مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 10 مجلد 1 – 30 /06/2026
DOI: https://zenodo.org/records/21083441

منهج الحاكمي في عرض الأقوال التفسيرية والترجيح بينها في "تخليص الدّرر": دراسة تحليلية

Al-Hakami's Methodology in Presenting Qur'anic Exegetical Opinions and Preferring Among Them in Takhlīs al-Durar: An Analytical Study

محمد نافع الديرشوي

ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم القرآن

Email: mn-571@hotmail.com
https://orcid.org/ 0009-0006-0462-1076

يوسف محمد عبده محمد العواضي

Prof. Dr. Yousef Mohammed Abdo Mohammed Al-Awadhy
Email: yousef.mohammed@mediu.edu.my
https://orcid.org/ 0000-0003-3707-9456

ماليزيا، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم القرآن

Malaysia, Al-Madinah International University (MEDIU), Faculty of Islamic Sciences, Department of Quranic Sciences

الملخص:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز جانب مهم من مناهج المفسرين، وهو طريقة عرض الأقوال التفسيرية، ونسبتها إلى قائليها، والترجيح بينها؛ لما لذلك من أثرٍ في فهم منهج المفسر وطريقته في التعامل مع اختلاف الأقوال، كما يسهم في الكشف عن ملامح تفسير "تخليص الدّرر" لعبد الحميد الحاكمي، بوصفه نموذجًا للتفاسير المختصرة التي تقوم على جمع الأقوال وانتقائها، مع اعتمادٍ ظاهرٍ على التفسير بالمأثور، مما يساعد على فهم طبيعة هذا النمط من التفاسير وموقعه بين كتب التفسير، يهدف هذا البحث إلى دراسة منهج الحاكمي في عرض الأقوال التفسيرية ونسبتها، وبيان طريقته في الترجيح بينها عند تعددها، في ضوء ما يظهر في تفسيره من تنوّع في صور إيراد الأقوال، واختلاف في نسبتها إلى قائليها، ومحدودية العناية بالترجيح في كثير من المواضع، وهو ما يثير تساؤلًا حول طبيعة هذا المسلك وأُسسه، وقد اعتُمِد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبّع مواضع عرض الأقوال في تفسير "تخليص الدّرر"، وتصنيف أنماط إيرادها، ثم تحليلها لاستخلاص أبرز سمات هذا المنهج، مع الاستفادة من المنهج النقدي عند الحاجة في تقويم بعض الجوانب، كما اعتُمِد على نص التفسير نفسه بوصفه المصدر الأساس للدراسة، نظرًا لقلة المعلومات المتوفرة عن الحاكمي في كتب التراجم، حيث اقتصرت على إشارات موجزة لا تُسعف في رسم صورةٍ متكاملة عن شخصيته العلمية، وتوصّل البحث إلى أن الحاكمي لا يلتزم طريقة واحدة في عرض الأقوال، بل تتنوّع صور إيرادها بين التصريح باسم القائل، أو ذكر بعض الأقوال دون غيرها، أو إيراد القول دون نسبة، أو استخدام صيغ عامة مثل (قيل) و(قالوا)، مع غلبة الاختصار والانتقاء في عرض المادة التفسيرية، كما تبيّن أن الترجيح ليس مقصدًا رئيسًا في تفسيره، إذ يغلب عليه جمع الأقوال دون مفاضلة بينها، سواء أكان الاختلاف اختلاف تضاد أم اختلاف

تنوّع، ويظهر الترجيح في مواضع محدودة بصيغ صريحة أو ضمنية دون تعليل مفصل، مما يعكس اعتماد تفسيره على الجمع والاختصار أكثر من التحليل والموازنة، ويجعل تفسيره أقرب إلى كتب جمع الأقوال منه إلى كتب الترجيح والتحقيق.

الكلمات المفتاحية:

الحاكمي، تخليص الدّرر، الأقوال التفسيرية، نسبة الأقوال، الترجيح التفسيري.

Abstract

The importance of this study lies in highlighting an essential aspect of Qur'anic exegetical methodology: the way exegetes present interpretive opinions, attribute them to their sources, and prefer between competing views. This has a significant impact on understanding the exegete's approach and method in dealing with differing views. The study also contributes to revealing the features of the tafsir *"Takhlīṣ al-Durar"* by ʿAbd al-Ḥamīd al-Ḥākimī, as a model of concise tafsir based on collecting and selecting opinions, with a clear dependence on transmitted interpretations (*tafsir bi'l-ma'thūr*). This helps clarify the nature of this type of tafsir and its place within Qur'anic exegetical works.

The study aims to examine al-Ḥākimī's method of presenting interpretive opinions and attributing them, as well as his approach to preferring one opinion over another when multiple views are found. This is discussed in light of the diversity in how opinions are presented in his tafsir, the variation in attribution, and the limited use of preference (*tarjīḥ*), which raises questions about the nature of his methodological approach.

The research adopts a descriptive-analytical method by tracking instances of opinion presentation in *Takhlīṣ al-Durar*, classifying their patterns, and analyzing them to identify key methodological features. A critical approach is also applied when necessary. The study relies primarily on the tafsir text itself due to the limited biographical information available about al-Ḥākimī.

The study concludes that al-Ḥākimī does not follow a single consistent method in presenting opinions. He sometimes cites sources explicitly, sometimes mentions selected opinions without attribution, and at other times uses general expressions such as "it was said" or "they said." His tafsir is characterized by brevity and selectivity. Preference (tarjīḥ) is not a central aim of his work, as he generally compiles opinions without detailed comparison. When preference appears, it is brief and rarely justified. Overall, his tafsir is closer to a compilation of opinions than to analytical or critical exegetical works.

Keywords: al-Ḥākimī; *Takhlīṣ al-Durar*; interpretive opinions; attribution of opinions; preference in Qur'anic exegesis.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدّ دراسة مناهج المفسّرين من الموضوعات المهمّة في علوم التفسير؛ لما تكشف عنه من طرائق تعامل المفسّر مع النص القرآني، وكيفية عرضه للأقوال التفسيرية، ونسبتها إلى قائليها، والتعامل مع ما يقع بينها من اختلاف. وقد تنوّعت مناهج المفسّرين في ذلك؛ فمنهم من يحرص على استيعاب الأقوال وجمعها، ومنهم من يقتصر على بعضها اختصارًا وانتقاءً، كما تختلف طرائقهم في عرض هذه الأقوال وفي بيان الراجح منها.

ومن التفاسير التي يظهر فيها هذا التنوّع تفسير «تخليص الدّرر» لعبد الحميد الحاكمي، إذ يلحظ الناظر فيه عنايته باختصار الأقوال وانتقاء ما يراه مناسبًا، مع اختلافٍ في طريقة عرضها عند تعددها، سواء في نسبتها إلى أصحابها، أو في كيفية الترجيح بينها.

ويكشف هذا التنوّع عن جانبٍ منهجيٍّ جديرٍ بالدراسة والتحليل؛ لما يتضمّنه من دلالات تتصل بطريقة بناء المعنى التفسيري وآليات عرضه، الأمر الذي يُسهم في إبراز ملامح منهج الحاكمي في التعامل مع الأقوال التفسيرية، ويعين على فهم طريقته في هذا الجانب ضمن سياق الدراسات المنهجية في التفسير.

مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في تنوّع صُوَر عرض الأقوال التفسيرية عند الحاكمي، وتفاوتٍ في نسبتها إلى قائليها، مع قلة العناية بالترجيح بينها في كثير من المواضع، الأمر الذي يثير تساؤلًا حول طبيعة هذا المسلك، وبناء عليه يكون السؤال الرئيس الذي سيحاول البحث الجواب عنه هو:

ما هو منهج الحاكمي في عرض الأقوال التفسيرية ونسبتها، والترجيح بين تلك الأقوال في تفسيره تخليص الدرر؟

1- بيان منهج الحاكمي في عرض الأقوال التفسيرية ونسبتها في تفسيره «تخليص الدّرر».

2- الكشف عن طريقته في الترجيح بين الأقوال عند تعددها.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبّع مواضع عرض الأقوال في تفسير الحاكمي، ووصف طريقته في إيرادها، ثم تحليلها لاستخلاص ملامح منهجه، مع الاستفادة من المنهج النقدي عند الحاجة في تقويم بعض جوانب هذا المنهج.

الدراسات السابقة

بعد الرجوع إلى فهارس المكتبات والمصادر الإلكترونية، تبيّن أنّ تفسير «تخليص الدّرر» لعبد الحميد الحاكمي قد حظي باهتمام محدود في عدد من الدراسات الحديثة، تنوّعت بين مقالات علمية، ورسائل أكاديمية، ودراسات تحقيق.

فمن ذلك دراسة بعنوان :مشروع تحقيق المخطوط: تلخيص الدّرر للإمام الحاكمي وصف ومنهج من خلال سورة الأنعام (2020م)، وقد تناولت منهج الحاكمي من خلال نموذج تطبيقي على سورة الأنعام في عرض وصفي مختصر. كما جاءت دراسة بعنوان :منهج الشيخ الحاكمي في تفسير تلخيص الدّرر (سورة النور والفرقان دراسة نموذجية) (2021م)، وركّزت على بعض الجوانب المنهجية مع عناية بالجانب اللغوي.

وفي دراسة أخرى بعنوان :الأسلوب التفسيري للشيخ الحاكمي في تلخيص الدّرر دراسة وصفية (2022م)، تم تناول الأسلوب العام للتفسير من خلال نماذج محدودة. كما تضمّنت بعض مقدمات تحقيق المخطوط عرضًا موجزًا لملامح منهجه، اقتصر على الخصائص العامة دون توسّع في التحليل.

ومن الرسائل الأكاديمية: رسالة ماجستير بعنوان :تخليص الدّرر في تفسير الآي والسور من بداية سورة الزخرف إلى نهاية سورة الناس: تحقيقًا ودراسة (1444هـ)، تناولت جزءًا من التفسير مع دراسة وصفية لمنهج المؤلف في حدود ذلك الجزء. كما وُجدت رسالة دكتوراه بعنوان :تفسير تلخيص الدّرر لعبد الحميد الحاكمي (2023م)، تناولت تحقيق جزء من التفسير ودراسته، ولم يتيسر الاطلاع عليها.

وتتفق هذه الدراسات في عنايتها العامة بالتعريف بالتفسير وبيان بعض ملامح منهجه، إلا أنّها جاءت –في الغالب– دراسات جزئية أو تطبيقية، أو دراسات وصفية عامة، ولم تتجه إلى دراسة مستقلة شاملة لمنهج الحاكمي في عرض الأقوال التفسيرية، من حيث نسبتها إلى قائليها، وصور إيرادها، وطريقته في الترجيح بينها في مجموع تفسيره.

المبحث الأول: التعريف بالحاكمي وتفسيره «تخليص الدّرر»

تُعدّ المعلومات المتوفرة عن عبد الحميد الحاكمي في كتب التراجم قليلة ومقتضبة، إذ يقتصر ذكره غالبًا على اسمه وكتابه، مع غياب واضح للتفاصيل المتعلقة بحياته وسيرته العلمية، ويمكن مع ذلك الوقوف على بعض ملامح شخصيته العلمية من خلال تفسيره (تخليص الدّرر).

المطلب الأول: اسمه ونسبه

يُعنى هذا المطلب ببيان اسم الحاكمي ونسبته، في ضوء ما ورد في المصادر المتاحة.

هو عبد الحميد بن عبد المجيد الحاكمي، ولم تذكر كتب التراجم المتوفرة تفاصيل عن نشأته أو سيرته، وإنما اكتفت بذكر اسمه ونسبة كتاب التفسير إليه (تخليص الدّرر)، أو (تخليص الدّرر في تفسير الآي والسور في الْقُرْآن) [1].

أما نسبة (الحاكمي) فقد ذكر ابن الأثير أن هذه النسبة تُطلق على جماعة ارتبطت بالحاكم بأمر الله العبيدي [2]، الذين اعتقدوا رجوعه بعد وفاته، وعُرفوا بـ(الحاكمية) [3]، وبناءً على ذلك، ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى احتمال انتساب المفسّر إلى هذه الطائفة، وربطوا بينه وبين بيئة مصر، بل ذكر بعضهم أنه تلقّى العلم في جامع الأنوار [4]، الذي أنشأه الحاكم بأمر الله، غير أن هذا الرأي لا يقوم على دليل صريح من كتاب الحاكمي أو ترجمته، إذ لا يظهر في كتابه ما يدل على انتسابه إلى تلك الطائفة أو ارتباطه بها، كما لا توجد قرائن تشير إلى كونه من بيئة مصر، ويُستبعد هذا القول لعدد من الاعتبارات، من أبرزها:

1. أنّ الحاكمية المذكورين في المصادر التاريخية منسوبون إلى اتجاهات عقدية مختلفة عن منهج الحاكمي، بينما يظهر من تفسيره أنه على منهج أهل السنة، مع انتسابه إلى المذهب الحنفي.
2. أنّ شيوخ الحاكمي الذين ورد ذكرهم في تفسيره ينتمون إلى بلاد خراسان، مثل نيسابور وبيهق وبلخ، ولا يُعرف بينهم أحد من بيئة الفاطميين أو مصر، ما يدل على اختلاف البيئة العلمية .
3. أنّ نسبة (الحاكمي) معروفة في مناطق خراسان وبيهق، وقد ارتبطت بعدد من الأسر والعلماء هناك، وذكر ابن فندق [5] أن هذه النسبة تعود إلى نسب علمي قديم في تلك الديار، لا إلى الحاكمية الفاطمية في مصر .

---

(1) انظر: البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، (إسطنبول: وكالة المعارف الجليلة، د.ط، 1951م) 1/ 506. نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، (بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409هـ/1988م) 1/259.

(2) منصور بن نزار الحاكم بأمر الله، أبو علي، من خلفاء الدولة الفاطمية بويع وعمره إحدى عشرة سنة وقام بتدبير ملكه خادم أبيه برجوان الخصي الأبيض إلى أن كبر ثم قتله سنة 390, انظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، (إستنبول: مكتبة إرسيكا، د.ط، 2010م) 3/ 353.

(3) ابن الأثير الجزري: عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم، إمام حافظ في الحديث، ونسابة، ومؤرخ، من مصنفاته الكامل في التاريخ، وأخبار الصحابة، توفي سنة (630هـ) في الموصل، ترجم له ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وفيات الأعيان، (بيروت: دار صادر، ط1، 1990 حتى 1994م) 3/ 348.

(4) انظر: هاشمي، مشروع تحقيق المخطوط: "تلخيص الدّرر" للإمام الحاكمي رحمه الله وصف ومنهج من خلال سورة (الأنعام)، https://www.academia.edu/44808827 ، ص24 (تاريخ التصفح: 18 / 4 /2026). وكذلك عبد الرحمن حسن، مقال بعنوان: منهج الشيخ الحاكمي رحمه الله في المخطوط " تفسير تلخيص الدّرر" سورة النور والفرقان، دراسة نموذجية، https://journals.iub.edu.pk/index.php/Ulum-e-Islamia/article/view/793/354 ص2. تاريخ التصفح: تاريخ التصفح: (18 / 4 /2026).

(5) ابن فندق: أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، عالم مؤرخ، أديب، منجّم، متكلم، فقيه وشاعر، ينتهي نسبه إلى الصحابي خزيمة بن ثابت الأنصاري، من كتبه: تاريخ بيهق، جوامع أحكام النجوم، ولباب=

4. وقد أشار محقق الكتاب إلى ترجيح هذا الاتجاه، اعتمادًا على كثرة روايات الحاكمي عن علماء بيهق، مثل إسماعيل بن الإمام البيهقي [1] .

وبناءً على ذلك، فإن الأرجح أن نسبة الحاكمي تعود إلى بيئة خراسان، لا إلى الحاكمية الفاطمية، والله أعلم.

المطلب الثاني: نشأته وشيوخه ووفاته

يتناول هذا المطلب نشأة الحاكمي، وشيوخه الذين أخذ عنهم، مع الإشارة إلى ما يتعلّق بوفاته.

أولًا: نشأته

لم تذكر كتب التراجم المتوفرة معلومات عن نشأة الحاكمي، غير أنّه يمكن استنباط بعض ملامحها من خلال تفسيره (تخليص الدّرر)، فقد أورد في تفسير سورة الملك إشارة تدلّ على بدايات طلبه للعلم في سن مبكرة، حيث ذكر أنه كان في نحو التاسعة من عمره حين سمع والده يروي حديثًا بسنده إلى رسول الله ﷺ في فضل سورة الملك [2].

ويُفهم من ذلك أنه بدأ السماع وطلب العلم في سن مبكرة، وأنه تلقّى عن والده في بداية طلبه للعلم، ما يشير إلى نشأته في بيئة علمية يُعتنى فيها بالرواية وطلب العلم.

ثانياً: شيوخه

ذكر الحاكمي في تفسيره أسماء عدد من شيوخه، وتتفاوت المعلومات المتوفرة عنهم، كما تعذّر الوقوف على تواريخ وفاة بعضهم؛ لذلك يوردهم الباحث بحسب ترتيب ذكرهم في الكتاب:

1. والده عبد المجيد الحاكمي، وهو أول من تلقّى عنه العلم .
2. ناصح الدين أبو طاهر مُنَبِّه بن محمد المخلّصي الفرواني، فقيه حنفي، وواعظ، توفي نحو سنة (500هـ)، وعُرف بالزهد والعلم [3].
3. سعد بن عمر بن أبي سهل الخالدي، ولم يقف الباحث على تحديد تاريخ وفاته .
4. علي بن عبد الرحمن الزوزني، واعظ، ولم تذكر المصادر المتاحة تفاصيل ترجمته.
5. أبو علي إسماعيل بن أحمد البيهقي، وهو ابن الإمام أبي بكر البيهقي، وكان فقيهًا وواعظًا، توفي سنة (507هـ) [4].

ويُلاحظ من خلال هؤلاء الشيوخ غلبة الانتماء إلى البيئة الخراسانية وما جاورها، وهو ما ينسجم مع ما سبق بيانه في ترجيح بيئته العلمية.

ثالثاً: وفاته

لا يثبت في المصادر المتاحة تاريخ محدد لوفاة الحاكمي، وإنّما الثابت أنّه فرغ من تأليف كتابه (تخليص الدّرر) سنة (514هـ)، وقد وقع عند بعض الباحثين خلط بين هذا التاريخ وتاريخ وفاته.

=الأنساب، توفي سنة 565 هـ. انظر: ابن فندق: أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، تاريخ بيهق (دمشق: دار اقرأ، ط1، 1425هـ) مقدمة الكتاب.

(1) انظر: الحاكمي، عبد الحميد بن عبد المجيد، تخليص الدّرر (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1444هـ- 2022م) 1/ 8.

(2) نظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 4/ 281. وفي سنن الترمذي، باب ما جاء في فضل سورة الملك: عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «هي المانعة، هي المنجية، تنجيه من عذاب القبر»، قال المحقق: بشار عواد معروف. هذا حديث غريب من هذا الوجه. 5/ 16، رقم (2890).

(3) حاجي خليفة، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، د.ط، 5/ 183، وترجم له ابن الأثير الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، د.ط، 2/ 426.

(4) انظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، أبو سعد، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، (الرياض: دار عالم الكتب، ط1، 1417هـ- 1996م)، 372. وظهير الدين، تاريخ بيهق، ط1، 24.

المطلب الثالث: ملامح عصره

يهدف هذا المطلب إلى بيان أبرز ملامح العصر الذي عاش فيه الحاكمي من الجوانب السياسية والدينية والعلمية.

أولًا: ملامح العصر السياسية

شهد المشرق الإسلامي في القرن الخامس الهجري صراعًا بين عدد من القوى السياسية، كان أبرزها الغزنويون[1]، والسلاجقة [2]، وقد أسفر هذا التنافس عن حالة من التقلّب وعدم الاستقرار في بعض الفترات، خاصة في خراسان وما جاورها [3]، ومع صعود السلاجقة وتعزيزهم للخلافة العباسية، استقر لهم النفوذ في أغلب مناطق المشرق، وأصبحوا القوة السياسية الأبرز، رغم ما وقع لاحقًا من تنازع داخل البيت السلجوقي،

وقد أفرز هذا الواقع السياسي بيئةً متغيرة، اتسمت أحيانًا بالاستقرار النسبي وأحيانًا أخرى بالاضطراب، وهو ما شكّل الإطار العام للمرحلة التي عاش فيها الحاكمي.

ثانيًا: ملامح العصر الدينية

تأثرت الحياة الدينية في هذه المرحلة بالأوضاع السياسية، حيث برزت اتجاهات عقدية ومذهبية متعددة، من أبرزها: أهل السنة، والمعتزلة، والشيعة بمختلف فرقهم، إلى جانب التيارات الباطنية، وقد تجددت الصراعات بين هذه الاتجاهات في فترات متفرقة [4].

ومع ظهور السلاجقة، تحسّن وضع أهل السنة، خاصة مع دعمهم للخلافة العباسية، وإنشاء المدارس العلمية على يد نظام الملك [5] الذي تولّى وزارة السلاجقة سنة (455هـ)، التي أسهمت في نشر العلم وتعزيز الاتجاه السني [6]، وفي المقابل، استمر الجدل العقدي بين الفرق الكلامية، وظهرت بعض النزاعات المذهبية [7]، كما نشطت بعض التيارات الباطنية في فترات الاضطراب السياسي، وهو ما استدعى مواجهتها من قبل

---

(1) نسبة إلى غزنة، وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، وتشكل الحدّ بين خراسان والهند، نُسب إلى هذه المدينة كثير من العلماء، كما كانت منزل بني محمود بن سبكتكين إلى أن انقرضوا. انظر: ياقوت، معجم البلدان، ط2، 4/ 201.

(2) السلاجقة: أتراك ينتسبون إلى سلجوق بن تُقاق، ويصل نسبهم إلى جد السلاطين العثمانيين، كانوا يسكنون فيما وراء النهر. وما كانوا يدخلون في طاعة سلطان، انظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، (القاهرة، دار النهض ابن أبي حاتم ة المصرية، وبيروت: دار الجيل، ط14، 1416هـ-1996م) 4/ 6.

(3) انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ط1، (الرياض: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، (1424 هـ - 2003 م) 15/ 482، و496و510. 15/ 674. ابن الأثير، : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين، الكامل في التاريخ، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1417هـ - 1997م) 168/8، 9/ 319، 312...

(4) انظر: المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ) 4/ 191.

(5) نظام الملك، الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي، وزير ألب أرسلان وابنه ملكشاه السلجوقي، وطّد حكم السلاجقة، عُرف بالحكمة، وحسن السياسة والعدل والسخاء ومحبة العلماء ومجالستهم، وهو أشهر من بنى المدارس، اغتاله غدراً حدث باطني سنة (485هـ). انظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ)4/ 309.

(6) انظر، ابن كثير، البداية والنهاية، ط1، 15/ 724.

(7) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ط1، 129/8. وابن كثير، البداية والنهاية، ط1، 729/15. 65/16.

العلماء والسلطة [1]. كما شهد التصوف في هذه المرحلة تطورًا ملحوظًا، وظهر فيه اتجاه يسعى إلى ضبطه وربطه بالكتاب والسنة، عند عدد من العلماء الذين جمعوا بين الفقه والسلوك [2].

ويُلاحظ أن هذا التنوع الدّيني انعكس على البيئة العلمية العامة، وظهر أثره في اختلاف مناهج التفسير وأساليب عرض الأقوال.

ثالثًا: ملامح العصر العلمية

على الرغم من الاضطرابات السياسية، شهد القرن الخامس الهجري نشاطًا علميًا واسعًا، خاصة في بلاد خراسان وما حولها، حيث ازدهرت حركة التأليف، وبرز عدد من العلماء في مختلف العلوم.

وكان لاهتمام السلاجقة بالعلم دور مهم في هذا النشاط، لا سيما من خلال إنشاء المدارس النظامية [3]، التي أصبحت مراكز علمية بارزة، أسهمت في نشر المعرفة وتنظيم التعليم.

كما انتشرت المكتبات، وتوفرت مصادر العلم لطلاب المعرفة، ما ساعد على ازدهار الحركة العلمية، وظهور عدد من المصنفات في التفسير، والفقه، والحديث، وغيرها [4].

وقد انعكس هذا النشاط العلمي على البيئة التي نشأ فيها الحاكمي، وأسهم في تكوين منهجه في التفسير، خاصة من حيث اعتماده على أقوال العلماء وعرضها بأسلوبٍ مختصرٍ منظمٍ.

الخلاصة:

يتبيّن أن عصر الحاكمي اتسم بتداخل العوامل السياسية والدينية والعلمية، حيث شهد صراعات سياسية، وتنوعًا عقديًا، ونشاطًا علميًا ملحوظًا، وقد أسهم هذا التداخل في تشكيل البيئة العامة التي نشأ فيها، وظهر أثره في ملامح منهجه التفسيري.

المطلب الرابع: التعريف بتفسيره (تخليص الدّرر) وخصائصه العامة

يتناول هذا المطلب التعريف بتفسير (تخليص الدّرر)، وبيان خصائصه العامة ومكانته بين التفاسير.

أولاً: توثيق اسم الكتاب ونسبته

ذكر المصنّف في مقدمة كتابه أنه سمّاه (تخليص الدّرر) [5]، وهو الاسم المعتمد، لثبوته في نص المؤلّف نفسه. وقد ورد اسم الكتاب في بعض المصادر بصيغ مختلفة، مثل) :تخليص الدّرر في تفسير الآي والسور) و (تلخيص الدّرر في تفسير الآي والسور) [6]، ويظهر أن الاختلاف في ذلك راجع إلى تصحيف أو اختلاف في النقل.

---

(1) انظر، ابن كثير، البداية والنهاية، ط1، 16/ 175.

(2) انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1408هـ – 1988م)، 611/1. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ط.ت) 3/ 405. ابن كثير، البداية والنهاية، ط1، 16/ 126.

(3) انظر:السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ط2، 4/ 313-314.

(4) انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، ط2، 1995م) 5/ 114.

(5) انظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 47/1.

(6) انظر: البغدادي، هدية العارفين، د.ط، 1/ 506. عادل نويهض، معجم المفسرين، ط3، 1/ 259.

ويُعدّ هذا الكتاب تفسيرًا متوسط الحجم، جمع فيه الحاكمي أقوال المفسّرين، مع الإفادة من اللغة والقراءات، وعرضها بأسلوب موجز، وقد فرغ المؤلّف من تأليفه سنة (514هـ)، وتوجد له – فيما عُلم – نسخة خطية واحدة محفوظة في إحدى مكتبات إسطنبول، نُسخت سنة (943هـ)[1]، وقد قام بتحقيقه أحمد بن فارس السلوم، وصدر في طبعته الأولى سنة (1444هـ/2022م).

ثانياً: وصف الكتاب وخصائصه العامة

من خلال دراسة كتاب تخليص الدّرر يتبيّن أن الحاكمي سلك في تفسيره منهجًا يقوم على الاختصار وتنظيم المادة التفسيرية، ويمكن إجمال أبرز ملامحه فيما يأتي:

يبدأ غالبًا ببيان مكية السورة أو مدنيتها، وعدد آياتها، ثم يسوق الآيات ويعقبها بتفسير موجز، بعبارة سهلة وواضحة، مع عناية ببيان الألفاظ الغريبة وإرجاعها إلى أصولها اللغوية دون إطالة.

ويعتمد في تفسيره على التفسير بالمأثور، حيث يورد أقوال المفسّرين في معنى الآية، وغالبًا دون نسبة صريحة إلى قائليها، مع قلة في الترجيح بينها، فإذا أضاف رأيًا من عنده صرّح به بقوله: "قال عبد الحميد".

كما يُعنى بذكر أسباب النزول، والإشارة إلى القراءات عند وجود خلاف، ويتعرض لبعض مسائل النسخ والوقف، مع بيان أثر ذلك في المعنى.

ويظهر في تفسيره إيراد بعض الإسرائيليات دون تعقيب، إلى جانب عنايته المختصرة بالأحكام الفقهية، مع ميل ظاهر إلى الفقه الحنفي.

وفي الجانب العقدي، يتعرض لآراء الفرق، مع عناية خاصة بمناقشة المعتزلة، ويظهر اتباعُه لمسلك التأويل في آيات الصفات، كما يورد أحيانًا إشارات لبعض أقوال الصوفية، ويختم في الغالب تفسير السورة بذكر فضلها.

ثالثاً: مكانة الكتاب بين التفاسير

يُعدّ كتاب *تخليص الدّرر* من التفاسير المختصرة التي تهدف إلى جمع أقوال المفسّرين وعرضها بأسلوب موجز واضح، دون توسّع في المناقشة أو الاستدلال، وهو ما يجعله أقرب إلى كتب التفسير التي تُعنى بجمع المادة التفسيرية وتقريبها، لا إلى الكتب المطوّلة التي تقوم على التحليل والترجيح.

وتظهر مكانة الكتاب من خلال كونه يمثل نموذجًا للتفاسير الوسيطة التي جاءت بعد مرحلة التفاسير المطوّلة، حيث استفاد من جهود من سبقه، مع إعادة عرضها بطريقة مختصرة، تُناسب طالبَ العلم في المراحل الأولى.

كما يُلاحظ أن الكتاب لا يركّز على جانبٍ واحد من جوانب التفسير، بل يجمع بين التفسير بالمأثور، والإشارة إلى اللغة والقراءات، مع عناية مختصرة بالأحكام الفقهية، مما يجعله تفسيرًا عامًا في مادته، مع غلبة طابع الاختصار عليه.

ومع ذلك، فإن الكتاب لا يُعدّ من التفاسير التي تُعنى بالتحقيق أو الترجيح، ولا من المصادر الأصلية في تحرير المسائل التفسيرية، بل تبرز أهميته في كونه جامعًا مختصرًا ينقل خلاصة أقوال المفسّرين، ويعرضها بأسلوب واضحٍ سهلٍ.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن مكانة *تخليص الدّرر* تتمثل في كونه تفسيرًا مختصرًا ذا طابع تجميعي، يفيد في الاطلاع على المعاني التفسيرية بصورة عامة، أكثر من كونه مرجعًا في التحليل أو الترجيح.

رابعاً: مصادر الحاكمي في تفسيره (عرض موجز)

(1) انظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 1/ 34.

تُعدّ دراسة المصادر التي اعتمد عليها الحاكمي في تفسيره من الجوانب المهمة في فهم منهجه، إذ يُفهم من خلالها طبيعة التكوين العلمي للمؤلف، والكتب التي تأثر بها، ومدى اعتماده على المأثور في بناء تفسيره. ويظهر من خلال كتابه (تخليص الدّرر) أنه يقوم على الجمع والانتقاء من مصادر سابقة، كما أشار إلى ذلك في خاتمة تفسيره.

وتنقسم مصادر الحاكمي إلى قسمين:

أولاً: المصادر الأساسية

وهي المصادر التي تلقّاها الحاكمي عن مشايخه بالسند، وتُعدّ الأصل الذي بنى عليه كثيرًا من تفسيره، وأبرزها:

1. كتاب (تهذيب جامع العلوم) ويُسمّى كذلك بـ: (التفسير الكبير)، لأبي بكر محمد بن الفضل الروّاس البلخي (ت: 416هـ)، وقد وصفه الحاكمي بأنه:" الركن الوثيق، والمعتمد عليه من كل وجهٍ وطريق"، مما يدل على مكانته عنده واعتماده عليه، وقد تلقّاه عن شيخه ناصح الدين أبي طاهر مُنَبِّه بن محمد المخلصي الفرواني، وعن القاضي سعد بن عمر بن أبي سهل الخالدي، بأسانيد متصلة إلى المؤلف [1].

2. كتاب (الموضح في التفسير) لأبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي الحدادي الغزنوي (ت: بعد 400هـ)، وهو من كتب التفسير المرتبطة بالقراءات والمعاني اللغوية، وقد أخذه الحاكمي عن طريق شيخه ناصح الدين المخلصي، بسند متصل إلى مؤلفه [2].

3. كتاب التنزيل لأبي جعفر محمد بن شحمة الهروي، وقد رواه الحاكمي عن شيخه علي بن عبد الرحمن الزوزني، عن أبي جعفر الزوزني، عن آبائه إلى المؤلف [3]. ويظهر من خلال استعماله أنه اعتمد عليه في مسائل المكي والمدني، وعدد الآيات، وأسماء السور ويُعدّ من المصادر التي كانت متاحة للحاكمي في زمانه ولم تصل إلينا [4].

4. كتاب معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ)، وهو من المصادر اللغوية المبكرة في التفسير، وقد اعتمد عليه الحاكمي في بيان المعاني اللغوية والإعرابية للألفاظ القرآنية، ونقله عن طريق شيخه أبي علي إسماعيل البيهقي، عن والده، عن سلسلة من الرواة إلى الفراء [5].

ثانياً: المصادر الفرعية

تشمل المصادر الفرعية عند الحاكمي جملةً من الروايات والأقوال التفسيرية التي نقلها إمّا عن مصادر غير مسندة إليه مباشرة، أو بواسطة كتب لم تصل إلينا، فجاءت في تفسيره متفرقة بحسب المواضع، من غير التزامٍ دائم بالتوثيق أو بيان طرق النقل، ويمكن ترتيب هذه المصادر – بحسب تاريخ وفاة مؤلفيها قدر الإمكان – على النحو الآتي:

1. سعيد بن جبير [6] (ت: 95هـ)، وقد نُقلت أقواله في بعض المواضع التفسيرية ضمن المأثور عن الصحابة والتابعين، واستفاد منها الحاكمي في بيان المعاني وتقريب دلالة الألفاظ القرآنية.

---

(1) انظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 4/ 509 – 511.

(2)نفس المصدر، 4/ 509.

(3) نفس المصدر، 4/510.

(4) نفس المصدر، 1/ 20.

(5) نفس المصدر، 4/ 510.

(6) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، إمام حافظ مقرئ مفسر من علماء التابعين وفضلائهم، قرأ القرآن على عبد الله ابن عبّاس، وحدّث عنه وعن عبد الله بن عمر، وغيرهما (مرسل) قتله الحجاج سنة (95هـ). ترجم له: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م) 4/ 321. الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين، طبقات المفسرين (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط) 1/ 188.

2. الضحاك بن مزاحم [1] (ت: 105هـ)، وتُعد رواياته من التابعين الذين كثر النقل عنهم في التفسير، وقد استُعملت في توضيح المعاني وبيان بعض دلالات الآيات.
3. تفسير الكلبي [2]، وقد نقل عنه الحاكمي بواسطة سلسلة من الرواة، وهو من المصادر التي يغلب عليها الطابع القصصي والسرد التفسيري، مع ما أُخذ عليه من ضعف في الرواية عند جمهور العلماء.
4. مقاتل بن سليمان [3] (ت: 150هـ)، وهو من أوائل من توسّع في التفسير بالمأثور مع العناية بالسرد القصصي، وقد وردت أقواله في تفسير الحاكمي في سياق بيان القصص وتفصيل بعض الأحداث.
5. مقاتل بن حيان [4] (ت: نحو 150هـ)، وقد نُقلت بعض أقواله في التفسير ضمن المادة التفسيرية، من غير بيانٍ واضح لطرق الرواية أو درجتها.
6. أبو سهل الأنماري، وقد وردت أقواله في تفسير الحاكمي منقولة بواسطة بعض المصنفات التفسيرية، غير أن ترجمته وتاريخ وفاته لم يثبتا بدقة في المصادر المتاحة، ما يجعل الوقوف على تفاصيله محدودًا [5].
7. الزجاج [6] (ت: 311هـ) وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، وقد اعتمد الحاكمي على آرائه اللغوية والنحوية وخاصة في بيان الإعراب وتوجيه المعاني .
8. الطرف والإشارات الصوفية: نقلها الحاكمي من أبي عبيد الطوسي – ولم يقف الباحث على ترجمة له، ومن الحكيم محمد بن علي الترمذي [7]، وعن غيرهما من علماء التصوف، على طريقة الروّاس البلخي،

وذلك في حدود إشارات مختصرة دون توسع في عرضها أو مناقشتها [8].

---

(1) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني المفسر، مؤدب، ضعفه يحيى بن سعيد، ووثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، قيل: توفي سنة (105هـ)، ترجم له: الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، أبو عبد الله، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382هـ/1963م) 2/ 326. الداوودي، طبقات المفسرين، د.ط، 1/ 196.

(2) محمد بن السائب الكلبي مفسر أخباري نسابة شيعي، من أصحاب عبد الله بن سبأ انظر: شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء (بيروت: مؤسسة الرسالة ط3، 1405هـ- 1985م) 248/6، الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، (السعودية: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1417هـ/1997م)، ص29، رقم (29).

(3) مقاتل بن سليمان البلخي أبو الحسن، له تفسير مشهور، يروي عن مجاهد، والضحاك، وعطاء، وابن سيرين، قال عبد الله بن المبارك: "ما أحسن تفسيره لو كان ثقة"، وحُكيَ عن الشافعي أنه قال: مقاتل ابن سليمان في التفسير متهم بالكذب، وبالتجسيم"، وقال البخاري: "مقاتل لا شيء البتة"، توفي سنة (150هـ)، ترجم له: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة ط3، 1405هـ- 1985م) 7/ 202. والأدنه وي، طبقات المفسرين، ط1، 20/ 33.

(4) مقاتل بن حيّان أبو بسطام النبطي لخزاز، محدث ثقة، له تفسير، خرّج له الجماعة إلا البخاري، يروى عن الشعبي ومجاهد، وعروة، والضحاك، وهو صدوق فاضل، توفي سنة (150هـ)، ترجم له: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط3، 340/6، والداوودي، طبقات المفسرين، د.ط، 2/ 330.

(5) انظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 4/ 510.

(6) إِبْرَاهِيم بْن السري أَبُو إِسْحَاق النحوي الزجاج صاحب كتاب معاني القرآن، وله مصنفات حسان فِي الأدب، روى عنه: عَلِيّ بْن عَبْد اللَّهِ بْن المغيرة، وغيره. ترجم له الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، د.ت) 6/ 613.

(7) محمد بن علي الترمذي، إمام حافظ زاهد، حكيم، وله مصنفات منها: (ختم الولاية)، و (علل الشريعة)، توفي سنة (320هـ). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط3، 13/ 439.

(8) انظر: الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 4/ 510.

9. فضائل القرآن: اعتمد الحاكمي حديثاً موضوعاً طويلاً يشمل جميع سور القرآن، رواه من طريق الرّوّاس البلخي، وينتهي إلى أبيّ بن كعب رضيالله عنه، وهو حديث مشهور عند بعض المفسرين مع وجود كلام لأهل العلم في درجته [1].

ويُستفاد من ذلك أن الحاكمي اعتمد على طيفٍ متنوع من المصادر، يجمع بين أقوال التابعين، وبعض كتب التفسير واللغة، إلى جانب روايات ذات طابع قصصي أو إشاري، مما يعكس غلبة المنهج التجميعي في عرض المادة التفسيرية، مع تفاوتٍ في الاهتمام بالنقد والتمحيص.

خاتمة المبحث

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ المعلومات المتعلّقة بالحاكمي في كتب التراجم قليلة، غير أنّ تفسيره (تخليص الدّرر) يُمثّل المصدر الرئيس في الكشف عن ملامح شخصيته العلمية، من حيث نشأته، واتصاله بشيوخه، وطبيعة تكوينه العلمي.

كما يظهر أنّه نشأ في بيئة علمية يغلب عليها طابع الرواية، ويتّضح ذلك من عنايته بالإسناد، وكثرة نقله عن شيوخه، ولا سيما من علماء خراسان، وهو ما ينسجم مع الإطار العلمي العام لعصره.

وقد ساهمت ظروف عصره السياسية والدينية والعلمية في تشكيل منهجه، حيث عاصر مرحلة اتّسمت بتعدّد الاتجاهات العقدية، مع نشاط علمي ملحوظ، الأمر الذي انعكس على طريقته في عرض الأقوال دون توسّع في الجدل أو الترجيح في كثير من المواضع.

ويُضاف إلى ذلك أنّ التعريف بكتابه (تخليص الدّرر) يُظهر أنّه تفسير مختصر ذو طابع تجميعي، يقوم على عرض المادة التفسيرية في صورة موجزة، مع عناية بالمأثور واللغة، وقلة في التوسّع التحليلي أو النقدي، ومن جهة مصادره، تبيّن أنّ تفسيره يقوم على أصول مسندة تلقّاها عن مشايخه، إلى جانب اعتماده على مصادر تفسيرية ولغوية سابقة، مع إدخال روايات أخرى متفاوتة من حيث القوة، دون التزام منهج نقديّ في جميع ما يورده، وبناءً على ذلك، فإنّ منهج الحاكمي في تفسيره يقوم على الجمع والانتقاء من المأثور، في إطار عرض مختصر للمادة التفسيرية، وهو ما يمهّد للانتقال إلى دراسة طريقته في عرض الأقوال والترجيح بينها في المباحث اللاحقة.

لمبحث الثاني: منهج الحاكمي في عرض الأقوال والترجيح

بعد الوقوف على ملامح شخصية الحاكمي ومصادر تفسيره في المبحث السابق، يظهر أن طريقته في عرض الأقوال التفسيرية تمثّل جانبًا مهمًا من منهجه، إذ تتجلّى فيها كيفية تعامله مع المادة المنقولة، من حيث نسبة الأقوال، وترتيبها، وطريقة عرضها عند التعدد، ومدى عنايته بالترجيح بينها.

ويهدف هذا المبحث إلى بيان هذه الجوانب، من خلال تقسيمها إلى مطلبين: الأول في طريقة إيراد الأقوال، والثاني في منهجه في الترجيح بينها.

المطلب الأول: منهجه في إيراد الأقوال التفسيرية

يتناول هذا المطلب بيان طريقة الحاكمي في إيراد الأقوال التفسيرية من خلال نماذج مختارة من تفسيره، وتظهر من هذه النماذج صور متعددة في عرض الأقوال، كما سيأتي بيانه.

النموذج الأول: التصريح باسم القائل

---

(1) انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ – 1966م)، 1/ 41. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ط1، (القاهرة: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط1، 1389هـ- 1969م) 1/ 137. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، (مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2001م) ص: 203.

يذكر الحاكمي القول مصرّحًا باسم قائله، كما في تفسيره: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: 4]، قال: "قال الكلبي: لا تكن غادراً... وقال مجاهد: عملك فأصلح، وقال الزجاج: ثوبك فقصّر...، وقال ابن سيرين: طهّرها بالماء" (1).

يُلاحظ أنّ الحاكمي نسب الأقوال إلى قائليها تصريحًا، من غير توسّع في مناقشتها، وهو ما ينسجم مع طريقته في عرض الأقوال بصورة مختصرة.

النموذج الثاني: الاكتفاء بذكر اسم واحد

يكتفي أحيانًا بذكر اسم واحدٍ من أصحاب القول، كما في تفسير ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: 4]، حيث فسّر الروح بجبريل، وقال: "ذكره الكلبي في تفسيره"(2)، مع أنّ هذا القول هو قول جمهور المفسّرين (3).

يُلاحظ أنّ الحاكمي اقتصر على نسبة القول إلى الكلبي، مع كونه قولًا مشهورًا، دون الإشارة إلى من وافقه من المفسّرين، ما يدل على عدم التزامه استيعاب جميع من قال به.

النموذج الثالث: الاكتفاء بذكر القول دون نسبته

قد يورد الحاكمي قولًا واحدًا دون أن ينسبه إلى قائله، وهذا كثير في كتابه، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ...﴾ [البقرة: 115]، حيث فسّرها بأنّ المراد التوجه في الصلاة، فأينما توجّه المصلّي فهي قبلة الله، لأنّه يستقبل القبلة فسُمّي ذلك وجهاً (4)، من غير أن ينسب هذا القول إلى قائله، مع وجود أقوال متعددة للمفسّرين في الآية (5).

يُلاحظ أنّ الحاكمي اكتفى بذكر أحد الأقوال دون نسبته، مع إغفال بقية الأقوال، وهو ما يدل على عنايته ببيان المعنى دون التوسّع في توثيق الأقوال أو استيعابها.

النموذج الرابع: الإشارة إلى تعدد الأقوال بلفظ (قيل)

إذا تعددت الأقوال، فقد يوردها أو يورد بعضها بصيغة (قيل)، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: 20]، حيث ذكر أنّ المراد سماع المنافق لكتاب الله، فكلما سمعه مال قلبه إلى الإيمان...، ثم قال: "وقيل أضاء لهم في الدنيا، فإذا مات بقي على كفره، وقيل: إذا رأى نكبة المؤمنين مثل يوم أحد وغيره بقي على كفره"(6)، يُلاحظ أنّه عبّر بصيغة (قيل) دون تسمية القائل، للدلالة على وجود أكثر من قول في المسألة، مع عدم العناية بنسبة كل قول إلى قائله، وهو أسلوب يعبّر به عن تعدد الأقوال دون ترجيح بينها.

النموذج الخامس: الجمع بين التصريح والإجمال

(1) انظر، الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 328/4.

(2) انظر، الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 4/ 301.

(3) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ) 4/ 336.

(4) انظر: الحاكمي، تخليص الدرر، ط/1، 1/ 106.

(5) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ - 2001 م) 2/ 530. ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، – 1271هـ – 1952م)، 211/1.

(6) الحاكمي، تخليص الدّرر، ط1، 64/1.

قد يجمع الحاكميّ بين التصريح باسم أحد القائلين، ثم يورد بقية الأقوال بصيغة (قيل)، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: 35]، حيث قال" :قال ابن عباس: كانت شجرة الكرم، وقيل: شجرة السنبلة، وقيل: شجرة التين، وقيل :شجرة العلم"[1].

يُلاحظ أنّه صرّح باسم أحد القائلين، ثم أجمل غيره، فاكتفى بتعيين قول واحد، والإشارة إلى بقية الأقوال دون نسبتها، وهو أسلوب يجمع بين التعيين والاختصار.

النموذج السادس: الإشارة إلى القول بصيغة الجماعة

قد يورد الحاكميّ القول بصيغة تدل على أنّه قول جماعة من المفسرين، مثل: (قالوا)، أو (قال جماعة)، أو (قال بعض المفسرين)، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: 35]، حيث قال: "وقال جماعة من أهل التفسير: هو النظر إلى الله عز وجل"[2]، مع أنّ هذا القول مرويّ عن بعض الصحابة، ومنهم أنس بن مالك رضي الله عنه [3].

يُلاحظ أنّه اكتفى بالإشارة العامة دون تسمية القائل، مع إمكان نسبة القول إلى من ورد عنه في كتب التفسير، وهو ما يدل على عدم عنايته بالتفصيل في نسبة الأقوال.

خلاصة المطلب

يتبيّن من خلال هذه النماذج أنّ الحاكمي لا يلتزم طريقة واحدة في إيراد الأقوال، بل تتنوّع طريقته بين التصريح باسم القائل، والإجمال، وعدم النسبة، مع غلبة الاختصار والانتقاء في عرض المادة التفسيرية، وهو ما يعكس عنايته ببيان المعنى العام أكثر من عنايته بتوثيق نسبة الأقوال وتفصيلها.

المطلب الثاني: منهج الحاكمي في الترجيح بين الأقوال

يتناول هذا المطلب بيان طريقة الحاكمي في التعامل مع الأقوال من حيث الترجيح بينها، من خلال نماذج مختارة من تفسيره، تُظهر صورًا متعددة في التعامل مع الأقوال عند تعددها.

النموذج الأول: إغفال الترجيح بين الأقوال المتضادة

ذكر الحاكمي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: 88] أنّ (غُلْفٌ) "جمع أغلف، أي في أوعية عليها غطاء فلا تفهم ما تقول، وقيل: قالوا قلوبنا أوعية للخير ومعدن العلوم فلا يحتاج إلى علمك يا محمد"[4].

يُلاحظ أنّه مع اختلاف القولين وتضادهما لم يُبيّن الراجح منهما، واكتفى بإيرادهما دون تعيين، وهو ما يعكس ميله إلى العرض دون الموازنة بين الأقوال، وقد يُعزى ذلك إلى اختلاف المعنى باختلاف القراءة؛ إذ قُرئت كلمة (غُلْفٌ) بتسكين اللام على معنى الأوعية المغطاة، وبضمها على معنى الأوعية للعلم [5].

النموذج الثاني: إغفال الترجيح في اختلاف التنوع

(1) الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 1/ 74.

(2) نفس المصدر، 4/ 125.

(3) انظر: الطبري: جامع البيان، ط1، 22/ 368.

(4) الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 1/ 96.

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، ط1، 2/ 324، 327.

يغفل الحاكمي الترجيح بين الأقوال حين يكون اختلافها اختلاف تنوّع، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً...﴾ [البقرة: 201]، فقد فسّر حسنة الدنيا بالعلم، وحسنة الآخرة بالجنة، وقيل: العافية وخلوص الطاعة، وقيل: المرأة الصالحة ورضوان الله تعالى [1]، ويُلاحظ أنّ هذه الأقوال متقاربة المعنى ولا تعارض بينها، فهي من باب تنوّع التفسير لا تضاده، لذلك لم يُشر إلى ترجيح بينها، وهو ما يدل على أنه لا يتعامل مع اختلاف التنوع بوصفه موضع ترجيح، بل يكتفي بجمع الأقوال المتقاربة.

النموذج الثالث: الترجيح بين الأقوال بلفظ صريح

ذكر الحاكمي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29] أنّ المراد الأكل بالربا والقمار والظلم واليمين الكاذبة، ثم قال: وقيل بغير استحقاق من جهة المعاوضة، ثم قال" :والمختار الأول [2]".

وكذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الأنبياء: 44]، ذكر أنّ المراد أطراف مكة شرفها الله، ويتحقق ذلك بموت أشرافها ورؤسائها، ثم قال: "وقيل: يستولي محمد ﷺ على أرض بعد أرض، وهذا أصح"[3]، فرجّح القول الثاني بعبارةٍ صريحة، دون تسمية قائله، وهو ما نُسب في بعض كتب التفسير إلى الحسن البصري [4]. ويُلاحظ أنّ الحاكمي يعبّر عن الترجيح أحيانًا بألفاظ مباشرة، مثل: (المختار) و(الأصح)، دون أن يلتزم دائمًا ببيان وجه الترجيح أو تعليله.

النموذج الرابع: إيراد قول واحد مشعرًا بالترجيح

يذكر الحاكمي أحيانًا قولًا واحدًا دون ذكر غيره، ما يُشعر بالاعتماد عليه، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: 37]، حيث فسّرها بالعذاب وهو القتل يوم بدر [5].

وكثيراً ما يقتصر على قولٍ لمفسّرٍ ولا يعقب عليه، أو يورده دون ذكر غيره، كما صنع عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: 17]، فقد اكتفى بما قاله الكلبي، أنّ الكافر يُكلَّف بصعود جبل من صخرة ملساء في جهنم، ويُعذّب بالمقامع والسلاسل حتى يبلغ أعلاه ثم يُعاد [6]، ويُلاحظ أنّه لم يذكر الأقوال الأخرى في الآية، وهو ما يُفهم منه الميل إلى هذا التفسير دون التصريح بالترجيح.

النموذج الخامس: الإشعار بالترجيح بعبارة تفضيل

فسّر الحاكمي قوله تعالى: ﴿إِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: 5] بأنّها تُجمع ليقتص بعضها من بعض، ثم ذكر قولًا آخر بأنّ الحشر هو الموت، ثم قال :"والأول أجود"[7]، وهذا يدل على ترجيحه للقول الأول بعبارة تفضيل دون التصريح بالحصر أو الإلزام.

النموذج السادس: مناقشة القول وردّه

(1) انظر: الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 1/ 144.
(2) نفس المصدر، 1/ 318.
(3) الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 3/ 15.
(4) انظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ط3، 8/ 2453.
(5) انظر: الحاكمي، تخليص الدرر، ط1، 3/ 14.
(6) نفس المصدر، 4/ 316.
(7) نفس المصدر ، 4/ 377.

ذكر الحاكمي في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: 3] قولًا بأنّ بعض الكفار وضعوا على ظهر النبي ﷺ صنمًا ثقيلًا، ثم ردّه بقوله: إنّ النبي ﷺ محفوظ، ولم يكن ذليلًا، وأنّ الله عصمه من الناس [1]، ثم بيّن ردّه على هذا القول استنادًا إلى أصل عصمة النبي ﷺ.

ويُلاحظ أنّه لم يكتفِ بالنقل، بل ناقش القول وردّه اعتمادًا على ما يراه من أصول عقدية، وهو ما يبرز خروجًا نسبيًا عن أسلوبه الغالب القائم على النقل دون تعقيب.

النموذج السابع: إيراد قول ضعيف دون تعقيب

أورد الحاكمي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ . . .﴾ [النور: 48–50] قول الكلبي في سبب النزول، وأنّها وردت في حق سيدنا عثمان رضي الله عنه، حين دُعي إلى الرسول ﷺ ليحكم بينه وبين سيدنا علي رضي الله عنه في خلافٍ وقع بينهما، فامتنع من الاحتكام إليه ﷺ خوف الجور في الحكم، ثم ذكر أنّه إذا كان الحكم لصالحه أقبل إليه، فعثمان يشك في عدالة الرسول ﷺ، عند الفصل بين الخصوم [2]، ولم يعقّب عليه أو يناقشه.

ويُلاحظ أنّه أورد هذا القول دون مناقشة أو ردّ، وهو ما يكشف استمرار اعتماده على النقل المجرد في بعض المواضع، دون تمييزٍ نقدي بين الأقوال.

خلاصة المطلب

يتبيّن من خلال هذه النماذج أنّ الحاكمي لا يجعل الترجيح مقصدًا أساسيًا في تفسيره، إذ يغلب عليه إيراد الأقوال دون مفاضلة بينها، مع وجود ترجيح محدود في بعض المواضع بصيغ صريحة أو ضمنية، إلا أنّ هذا الترجيح يظل غير مطّرد في جميع المواضع، وهو ما يعكس طبيعة منهجه في عرض المادة التفسيرية القائمة على الجمع أكثر من الموازنة بين الأقوال، دون التزام منهجٍ ثابت في الترجيح.

خاتمة

يتبيّن من خلال هذا البحث أن تفسير الحاكمي (تخليص الدّرر) يُعد من التفاسير المختصرة ذات الطابع التجميعي، حيث يقوم على عرض أقوال المفسرين بأسلوب موجز دون توسّع في التحليل أو النقد، وقد أظهرت الدراسة أن المعلومات المتوفرة عن الحاكمي في كتب التراجم محدودة جدًا، وأن تفسيره يُعد المصدر الأبرز في التعريف بشخصيته العلمية ومنهجه التفسيري، كما تبيّن أنّه نشأ في بيئة علمية يغلب عليها طابع الرواية والسماع، وأنّ شيوخه ينتمون في الغالب إلى البيئة الخراسانية، وهو ما انعكس على تكوينه العلمي ومنهجه في التفسير.

كما خلصت الدراسة إلى أنّ نسبة الحاكمي تعود إلى بيئة خراسان، لا إلى الحاكمية الفاطمية، استنادًا إلى القرائن العلمية والبيئية المتعلقة بشيوخه ومصادره.

ويعتمد تفسيره بدرجة واضحة على التفسير بالمأثور، مع تنوع في طريقة عرض الأقوال، وقلة في الترجيح والتحليل النقدي، واعتماد على مصادر مسندة وأخرى تفسيرية ولغوية متفاوتة في القوة.

ويُفتح من خلال هذه الدراسة المجال لمزيد من الأبحاث المقارنة مع غيره من المفسرين، أو للتوسع في دراسة مصادره ومنهجه النقدي بصورة أعمق.

نتائج البحث والتوصيات:

أولًا: النتائج:

(1) نفس المصدر، 4/ 438.

(2) انظر: نفس المصدر، ط1، 3/ 110.

يتبين أن المعلومات التاريخية عن الحاكمي في كتب التراجم شحيحة جدًا ومقتضبة، ولا تتجاوز غالبًا ذكر اسمه وكتابه، مما جعل تفسيره (تخليص الدّرر) المصدر الأساس في التعريف بشخصيته العلمية ومنهجه التفسيري .

نشأ الحاكمي في بيئة علمية تعتمد على الرواية والسماع، وبدأ طلب العلم مبكرًا عن طريق والده، كما يغلب على شيوخه الانتماء إلى البيئة الخراسانية، وهو ما انعكس على تكوينه العلمي .

ترجح الدراسة أن نسبة "الحاكمي" تعود إلى بيئة خراسان لا إلى الحاكمية الفاطمية، استنادًا إلى شيوخه وملامح بيئته العلمية .

يُعد تفسير (تخليص الدّرر) تفسيرًا مختصرًا ذا طابع تجميعي، يقوم على جمع أقوال المفسرين وعرضها بصورة موجزة، ولذلك يُصنَّف ضمن التفاسير المختصرة الجامعة ذات الطابع التجميعي، لا ضمن التفاسير التحليلية أو النقدية .

يغلب على تفسيره الاعتماد على التفسير بالمأثور مع حضور محدود للترجيح والتحليل النقدي .

يتسم منهجه في عرض الأقوال بعدم الثبات، حيث تتنوع طريقته بين التصريح بالقائل، والإجمال، وعدم النسبة .

لا يجعل الحاكمي الترجيح مقصدًا رئيسًا، بل يكتفي غالبًا بعرض الأقوال، مع وجود ترجيحات محدودة غير مطّردة .

يعتمد الحاكمي على مصادر مسندة تلقاها عن شيوخه، إلى جانب مصادر تفسيرية ولغوية أخرى، كما تتنوع مصادره بين كتب معتمدة في التفسير واللغة، وبين روايات ضعيفة أو إسرائيليات، دون التزام دائم بالتعقيب أو النقد .

ثانيًا: التوصيات

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، فإن البحث يوصي بما يأتي:

إفراد دراسات نقدية مقارنة للتفاسير المختصرة التجميعية مثل تفسير الحاكمي (تخليص الدّرر)، لبيان خصائصها المنهجية وتمييزها عن التفاسير التحليلية، مع التركيز على أثر هذا النوع من التفاسير في نقل المادة التفسيرية .

التحقيق العلمي في مصادر الحاكمي التفسيرية، من خلال دراسة درجة صحة الروايات التي اعتمد عليها، وبيان أثر الإسرائيليات والروايات الضعيفة في بنية التفسير .

دراسة منهج الحاكمي في عرض الأقوال دراسة تحليلية متخصصة، مع التركيز على صيغ النقل لديه (التصريح، الإجمال، عدم النسبة) وتحليل دلالاتها المنهجية في بناء التفسير.

دراسة أثر البيئة الخراسانية في تكوين المنهج التفسيري عند الحاكمي دراسة متخصصة، مع بيان علاقتها بطبيعة الاختصار وقلة الترجيح في تفسيره.

المصادر والمراجع

الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط1، (السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ/1997م) .

البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، (إسطنبول: وكالة المعارف الجليلة، 1951م) .

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422هـ/2001م) .

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (إسطنبول: مكتبة إرسيكا، 2010م) .

حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط14، (القاهرة: دار النهضة) .

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، ط2، (بيروت: دار صادر، 1995م) .

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ت) .

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط3، (مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م) .

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ/1963م) .

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط1، (مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م) .

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، (الرياض: دار عالم الكتب، ط1، 1417هـ/1996م) .

ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ/1966م) .

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3، (السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ) .

ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحاته، ط2، (بيروت: دار الفكر، 1408هـ/1988م) .

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (الرياض: دار هجر، 1424هـ/2003م) .

المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ) .

ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1417هـ/1997م) .

ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب، د.ط، (بيروت: دار صادر، 1400هـ/1980م) .

نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ط3، (بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1409هـ/1988م).